

العلمانية الواضحة للحركات النسائية الليبرالية زادت من حدة الجدل ما دفع الحركات الإصلاحية لاتخاذ موقف الدفاع

وينطبق هذا أيضا على دول الخليج بالرغم من أن أصحاب المذهب الشيعي يمثلون نسبة كبيرة من سكان الكويت تتراوح بين 15 و20٪. ولطالما عانت هذه الأقلية في الكويت.

فعمد الشيعة إلى النضال المستمر من أجل الحصول على حقهم في التمثيل البرلماني. والخلاف بين السنة والشيعة ليس بجديد بل له جذور تاريخية. ففي عامي 1921 و 1938 حاولت عشائر التجار الحد من نفوذ الحكام وذلك بتكوين مجلسين لاحداث نوع من التوازن. ولم يكن للأقلية الشيعية أي نوع من التمثيل البرلماني في هذه المجالس مما أدى إلى غرس مشاعر الاستياء بين السنة والشيعة، وهو أمر يحدث كثيرا في العديد من الدول الإسلامية. ودائما ما كان هذا الانقسام هو الأصل في المشكلات السياسية كما كانت له أهمية متزايدة في معركة تحرير المرأة ذلك لأن طاقة الشيعة، على عكس طائفة السنة، كانوا قليلًا ما يعترضون على دخول المرأة إلى عالم السياسة، الأمر الذي أدى إلى تضافر كل من أهداف الشيعة وأهداف المرأة خلال هذا القرن خاصة أن الشيعة كانوا دائما هم الأقرب إلى مساندة الجماعات العلمانية وكانوا دائما يحاولون إثارة الرأي العام في اتجاه الديموقراطية.

وقبل الاستقلال كانت تحدث خلافات كثيرة بين أطراف المجتمع. لم تكن هذه الخلافات لأسباب مذهبية بل كانت ترجع إلى الاختلافات الثقافية بين المجتمع القروي السني الذي تحكمه نظم القبيلة والمجتمع المدني الشيعي. وحتى عام 1961 كان للشيعة ممثلون قليلون وكان ينظر إلى الشيعة على أنهم دخلاء. وأخيرا وبعد الاستقلال أصبح للشيعة بعض الممثلين داخل المنظومة السياسية وأخذ هذا التمثيل يزداد ببطء داخل المجلس الوطني. وحقبة الأمر أن الشيعة أصبحوا يشكلون أهمية بالنسبة للطبقة الحاكمة فأخذت حكومتهم من قيام حصنا لحماية البلاد من قيام حركات القوميين العرب ومن تزايد أعداد التقليديين الذين يتمتعون بمساندة كبيرة في المناطق القروية. وقد توترت هذه العلاقة أثناء الثورة الإسلامية في إيران وما تلاها من حرب ممتدة بين إيران والعراق وذلك بسبب تأييد كثير من الشيعة الكويتيين للزعيم آية الله خميني.

المشاركة الفعالة

ثم قامت الحكومة بتعديل نظام التصويت بهدف الحد من اشتراك الشيعة والذي وصلت نسبته إلى عشرة مقاعد وهو ما يمثل 20٪ أي ما يقرب من نفس نسبة الشيعة إلى عدد السكان. واستمر أعدام الثقة حتى حدث النزاع بين عامي 1991 و1992 فكان سببا في توحيد صفوف الكويتيين، سنة وشيعة، ضد الغزو العراقي كما أدت المشاركة الفعالة والجماعة التي أبدتها الشيعة في الحرب مع طالبهم. ولكن كما هو الحال مع الحركات النسائية، لم يتم تفعيل أي من وعود المساواة التي قطعتها الحكومة على نفسها للشيعة مما زاد من إحساسهم بالإحباط لعدم وفاء الحكومة بعهدهم الوعود.

أما الفريق الثاني الذي كان يناهض حركات تحرير المرأة فهو القبائل الكويتية التي تعيش خارج من الكويت. وكان تعدادهم السكاني الكبير ذا أثر ملحوظ في انحياز المجلس الوطني لهم. وازداد عدد النواب الممثلين لهم في المجلس الوطني ازديادا كبيرا خاصة بعد أن أصدر الأمير توجيهاته بعمل تغييرات في حدود الأحياء والدوائر الانتخابية قبل انتخابات 1981 مياشرة والتي أنشئ بموجبها 25 حيا يمثل كل حي اثنين من النواب، بدلا من 10 دوائر انتخابية بواقع نواب لكل دائرة. وهذه المناورة السياسية كانت في واقع الأمر محاولة لكبح جماح هيمنة العلمانيين عن طريق زيادة عدد التقليديين في المجلس. وفي المقابل قل نفوذ سكان المدن والشيعة الكويتيون، ولسوء الحظ كان الشيعة هم الأكثر قابلية لمساندة تحرير المرأة. وظل هذا التحالف القوي المؤلف من السنة المحافظين والقبائل التقليديين هو الحاجز المنيع ضد حركات الإصلاح لأكثر من عقد كامل.



الناشطة لولوة القطامي مع وفد نسائي ضمن الجهود المبذولة لتسليط الضوء على حقوق المرأة

بالجميل لما حصلوا عليه من حقوق. أما المعركة الأخرى فقد استمرت ضد العلمانيين، وأما المحافظون المتشددون - الذين أطلقت الحكومة لهم العنان بتأييدها للجماعات الأصولية - فقد أثاروا مسألة إعادة المرأة قهرا إلى دورها التقليدي في المنزل، الأمر الذي أبعد كثيرا من المحجدين عن القضية.

من ناحية أخرى، فقد كان التقليديون يستندون إلى نقطة شرعية إذ كانوا يعتقدون أن المرأة التي اختارت البقاء في المنزل وتربية الأبناء لها كل الاحترام ويرون أن النساء لن تحقق المساواة عن طريق محاكاة الرجال لأن ذلك لن يكون إلا بتزييف هويتهم. وحاولت الجماعات الليبرالية أن تهدي من هذا الاتجاه وبالرغم من هذا الخطاب كان المسلمون يحاولون إثارة الشعور العام بهدف اتخاذ خطوة رجعية، أمليين أن يجبروا النساء على العمل بمقتضى دورهم التقليدي. وعندما تزايدت فرص النساء في العمل في فترة ما بعد الحرب، عندما كانت الدولة تكافح من أجل إعادة البناء، اعتبر المسلمون هذا الأمر شيئا يغيضا خاصة في وجود مجموعة كبيرة من الشباب من العاطلين تسود بينهم مشاعر الغضب. واعتبروا أن تلك الزيادة في عمل المرأة هي المسؤولة عن زيادة جرائم الأطفال وحالات الطلاق. كما أشار المسلمون إلى أن تزايد الاضطراب الاجتماعي وارتفاع نسبة الجريمة يعتبران مؤشرا لما يمكن أن يحدث إذا ما اتجهت الجولة نحو العلمانية. وبالطبع فقد تناشوا متعمدين أن يذكروا أن هذه الزيادة في الاضطراب والجريمة هي في الغالب بسبب الصدمة العقلية التي سببها الغزو. أما فكرة تقيد الحريات وتقيد الحقوق الديموقراطية فكانت تصاغ بعناية في الفاظ ناعمة مثل «الحرية المراقبة» و«الحماية» في إشارة إلى أن النساء لا يستطيعن التمتع بكامل حقوقهن لأنهن يحتجن لحماية من الرذيلة. وكانت هذه الحملة من البراعة بحيث أنها قويت، وعادت الحكومة لسيطرته على النقاش بالرغم من تهديد الجماعات المتنافسة والمتنازعة بإفساد العملية السياسية إذا حدث أي اختياف خاطئ أو تم اتخاذ قرار غير سليم. ومع أن الجمعيات النسائية الكويتية تتمتع بحسن النوايا إلا أنها تفتقر إلى وحدة الهدف، فالجيل الأكبر سنا يرجع إلى المنهج القديم والمستهلك الذي كان موجعا قبل الحرب أما الأجيال الشابة فهي تفتقر إلى الحكمة السياسية التي تمكنها من التصدي لسياسات المعارضة.

الطائفية والانقسام الديني

شهدت فترة ما بعد الحرب في الكويت عودة ظهور الفرقة بين صفوف الطوائف حيث انجذبت كل من طائفتي السنة والشيعة نحو قطبين مختلفين. المذهب السني هو مذهب الأغلبية من المسلمين الذين يعيشون خارج إيران.

جعل الكثيرات منهن تعتقدن أنها إذا قامت بالضغط من أجل الحصول على حقوقها فإن هذا يهدد موقفاها من الإسلام «الحرية المقيدة» التي كانت من قبل مثل حرسة التعليم والعمل - وذلك في محاولة منها لتشتيت خوف المجتمع من الدولة الإسلامية. وعلاوة على ذلك فقد تزايدت الجماعات التقليدية وذلك برعاية المسلمين المحافظين وكان أول محور من محاور هجومهم هو الاحتكام إلى مصلحة الوطن في محاولة منهم للعب على وتر مشاعر ما بعد الحرب وتوجيه الرأي العام بعيدا عن المقاومة النسائية وإعطاء هذه الجماعات طبعيا تغليب عليه صفة القومية. وكما حدث في الثمانينيات أثير الجدل حول فكرة أن تضع المرأة خلافاتها الشخصية في سبيل صالح الأمة وعليها أن تجد الحرية في نطاق الإسلام وفقا لما نصت عليه الشريعة. فتحولت بذلك شجاعة النساء الكويتيات خلال أزمة الحرب إلى مجرد شكل صور المرأة كحامية منبعا للأمة وعلى أنها الحارسة للأمة ليس للمجتمع فحسب بل للتقاليد الثقافية وللعادات الإسلامية بتطلعاتها الشخصية. إلا أن هذه الدعاية الساذجة وهذا الشرح للفسادات نجاحا في كسب تأييد الكثيرين خاصة في المناطق القبلية التي لا تزال خشي التقليدية تسير باطرا.

المرأة والعلمانية

وكانت تلك الرسالة التي ترفع شعار الأخلاقيات رسالة قوية دائما وهي تمثل محاولة تهدف إلى تحويل فكر المرأة في الكويت عن الفكر النسوي الذي تسعى فيه المرأة لتلحق حقا في المساواة. وباستخدام الفكر الأخلاقي استطاع مسامرة السلطة من الرجال تقسيم المجموعات النسائية إلى قسمين لكل منهما فخره الخاص به. ونعود لنرى كيف يستطيع الإسلام أن يحوو القدرة على الحوار، وأنه غالبا ما يؤدي في النهاية إلى أن تعمل إحدى الجماعات ضد الأخلاقيات التي تسعى إليها. وكان العامل الذي حسم الأمر هو الربط بين حقوق المرأة والعلمانية، فبدأ الكثير من النساء التقليديات يشعرن بالتفوق على المرأة «الليبرالية» و«الأخلاقية». وقد رددت الكثيرات منهن كلمات العلامة الإسلامي الشيخ الغزالي وهو يتحدث عن دور المرأة المسلمة وهو «... أن تقع في منزلها وتنشغل بحياة الغياب وأن تقر في بيتها ولا يجذب عليها كثرة الاطلاع على المعارف ولا يجب عليها أن تتواصل مع جيرانها كثيرا فتزورهن إلا للضرورة، كما يجب عليها الاهتمام بزوجها وأرضائه في كل شيء وأن يكون همها الوحيد. ويجب أن تكون نظيفة ومهيابة دائما لإرضاء رغبات زوجها في أي لحظة». فارتدت النساء التقليديات حجابهن بكل الفخر معتقدات بتفوقهن الأخلاقي. وكما يشير الأستاذ المغني فإن مثل هذا المنهج يعتبر سببا قويا للخلاف والشقاق كما

المرأة وكذلك لقمع المعارضة. وركزت الجماعات النسائية الموالية للحكومة على فكرة «الحرية المقيدة» التي كانت من قبل مثل حرسة التعليم والعمل - وذلك في محاولة منها لتشتيت خوف المجتمع من الدولة الإسلامية.

وعلاوة على ذلك فقد تزايدت الجماعات التقليدية وذلك برعاية المسلمين المحافظين وكان أول محور من محاور هجومهم هو الاحتكام إلى مصلحة الوطن في محاولة منهم للعب على وتر مشاعر ما بعد الحرب وتوجيه الرأي العام بعيدا عن المقاومة النسائية وإعطاء هذه الجماعات طبعيا تغليب عليه صفة القومية. وكما حدث في الثمانينيات أثير الجدل حول فكرة أن تضع المرأة خلافاتها الشخصية في سبيل صالح الأمة وعليها أن تجد الحرية في نطاق الإسلام وفقا لما نصت عليه الشريعة. فتحولت بذلك شجاعة النساء الكويتيات خلال أزمة الحرب إلى مجرد شكل صور المرأة كحامية منبعا للأمة وعلى أنها الحارسة للأمة ليس للمجتمع فحسب بل للتقاليد الثقافية وللعادات الإسلامية بتطلعاتها الشخصية. إلا أن هذه الدعاية الساذجة وهذا الشرح للفسادات نجاحا في كسب تأييد الكثيرين خاصة في المناطق القبلية التي لا تزال خشي التقليدية تسير باطرا.

أصبحت حقوق المرأة جزءاً من النقاش في الدعاية لانتخابات 1996

مشروع قانون منع الاختلاط بين الجنسين في مؤسسات التعليم أدى لكبح جماح التيارات المطالبة بالليبرالية والتحرر للمرأة

مرة أخرى، نجد أن المحركين الأساسيين وراء تلك الحركة التي تعمل على إسكات الأصوات المنشقة هم من طبقة الصقوة، كما أن العديد من سيدات المصوفاة العليا في المجتمع قد عملن ضد مصالح النساء اللاتي يكافحن من أجل حقوق المرأة. وكما يحدث مع السياسيين، فإنهم يخسرون كثيرا إذا ما قوي العلمانيون، وحيث أنه توجد وجهة نظر تزيد يوما بعد يوم تربط بين حقوق المرأة والعلمانية، فقد رأى هؤلاء المحركين أن بضحا بحقوق المرأة كوسيلة من وسائل مقاومة هذا التهديد المتوقع. أما بالنسبة لجمعية الرعاية الإسلامية فقد كانت لا تزال تحدث أثرا ملموسا، وبينما هي تؤدي عملا جيدا بالفعل في إعادة بناء الأمة المحطمة ماديا ومعنويا إلا أنها سرعان ما نحت الحركة النسائية الكويتية جانباً. وفي عام 1991 تم تشكيل جمعية النساء المتطوعات لخدمة المجتمع وذلك إلى جانب جمعية الرعاية الإسلامية، ثم في عام 1994 تم دمج هاتين الجمعيتين في اتحاد جمعيات المرأة الكويتية استنادا إلى كون السيدة حرم ولي العهد هي رئيسة تلك الهيئات الثلاث، وهي أيضا الممثل الرسمي لحقوق المرأة في الكويت ولن تسبب أي مشكلات للسلطات. وقد كان من سوء الطالع أنها قامت، تحت عباءة حقوق المرأة بإدارة حملة لإعادة المرأة إلى القيم الإسلامية مدعية أن في هذا كل الخير لهن. ولم تلق حملة الدعاية هذه أي معارضة تذكر من الجماعات الأخرى مما هدد بتدمير الحركة النسائية بأكملها. ولم تكف الطبقة الحاكمة بتجاهل مشاركة المرأة أثناء الحرب ولكنها ذهبت إلى أبعد من ذلك. ففي إحدى الحملات الغرضية كان اتحاد جمعيات المرأة الكويتية يلقي باللوم على النساء إذا ما تفككت الأسر أو إذا ما تعطل الأزواج وأوجب عليهم أن يكن زوجات مطيعات. ولزم يكن هناك أي تعاطف مع النساء المتزوجات من غير الكويتيين حيث كان يجب عليهن أن يجلدن زواجا كويتيا وكان الهدف هو إيجاد مخرج للحكومة لتقليل النفقات وإدخال الأموال وكندا ابطال دعاوى السيدات المتزوجات من غير الكويتيين.

فبينما كان يمكن لأساليب الإلهام التي اتبعتها اتحاد جمعيات المرأة الكويتية أن تنجح في كويت ما قبل الحرب عن طريق التفريق بين الطبقات وبين الليبراليين والتقليديين إلا أنها في الفترة ما بين عامي 1994 و1995 زاد الأمر سوءا أن تلك الحركة النسائية التي بدأت في مباشرة حملات العداوة الخاصة بها، وزاد الأمر سوءا أن تلك الأساليب التكتيكية الفت بين الجماعات المتباينة بما في ذلك الجماعات العلمانية واليسارية. ولكن هذا الأمر لم يمر بلا مقاومة فقد عملت حكومتهم على تقديم حركة التقليديين الإسلاميين. وكانوا يعرفون أيضا أنهم لا يستطيعون مواجهة هذا التحدي عن طريق العنف فأخذوا يحتكمون إلى التقليديين من باب احترامهم وتقديرهم للموروث القديم. وفي مواجهة مثل هذه القضية المتحدثة التفت الحكام إلى ما غاب عن كثير من الدول الإسلامية إلا وهو «الأخلاقيات»، والمشكلة في مسألة الاحتكام إلى الأخلاقيات هي أنها سريريا ما تستطيع النقاش ولا تترك إلا مساحة صغيرة للوسطية ويظهر ذلك بشكل خاص إذا ما اختلطت الأخلاقيات بالقومية، وحيث أن حقوق المرأة كانت في طبيعة المعركة الانتخابية، فقد أصبحت هي الموضوع الوحيد الذي حاز اهتمام الحكومة. وفي عام 1992 تم تقديم مشروع قانون يرمز اختلاط الجنسين في الجامعات ومؤسسات التعليم الخاص. وكان الهدف من هذا المشروع هو كبح جماح الليبرالية التي بدأت تزدهر في الأوساط التعليمية. وكانت الأخلاقيات هي المظلة التي ظهر تحتها هذا القانون. وفي منتصف التسعينيات ضاعفت الحكومة من استخدامهم لفكرة «فرق تسد» ففراها مرة أخرى تعلق من شأن المثل التي تقوم عليها الحركة النسائية التقليدية ومبادئ الحرية في الإسلام. وفي هذه المرة كان تأثير الدعاية أكثر عمقا من المرات السابقة إذ أن الحكام كانوا يناضلون من أجل زرع أوتاد قاتلة في جسد الحركة



الحلقة 13

بدأ الشيخ د. مشعل عبدالله الجابر الصباح العمل على أطروحته منذ بدأ الدراسة في جامعة هارفارد، أشهر الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، واستمر بالعمل على تطويرها طوال فترة دراسته لما تشكل لديه من اهتمام خاص، حتى أتمها واكتملت كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة كنجز كوليج إحدى أعرق الجامعات البريطانية، وأشهرها على الإطلاق باهتمامها بالشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا المرأة في الشرق الأوسط بشكل خاص، ما جعل المهمة مضاعفة على الباحث الذي استعان بالمصادر والمرجع من الكويت، وأنجز العمل الميداني للأطروحة بكفاءة من خلال نماذج متعددة من المرأة القيادية في مختلف القطاعات.

يذكر ان اطروحة الشيخ د. مشعل الصباح ستتم طباعتها في كتاب باللغة الإنجليزية وسيتم نشرها في دور النشر الأميركية والبريطانية وعدة دول أوروبية لما لها من أهمية وبما تتضمنه من قيمة علمية وتسد فراغا كبيرا في المكتبات الأجنبية حول هذا الجانب من الحياة السياسية والفكرية.